لم يحسم لقاء زعيمي تحالف الفتح هادي العامري، والتيار الصدري مقتدى الصدر، أول من أمس السبت، مسألة تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، وذلك مع تعويل على وساطة إيرانية جديدة لتقريب وجهات النظر بين الأفرقاء العراقيين والتوصل الى صيغة توافقية

العراق

وساطة إيرانية مرتقبة

فشل اجتماع الصدر والعامري يدفع نحو تدخل طهران في تشكيل الحكومة

يسعى الصدر لتشكيل حكومة أغلبية وطنية (علي نجفي/فرانس برس)

بغداد ـ **عادل النواب**

كشفت مصادر سياسية مطلعة في العاصمة العراقية بغداد، لـ«العربي الجديد»، أن اجتماع زعيم تحالف «الفتح» هادي العامري، وهو أحد قيادات قوى الإطار التنسيقي الحليفة لإيران، مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في النجف، ليل أول من أمس السبت، لم يسفر عن أي نتائج واضحة، وسط تعويل على وساطة إيرانية جديدة لتقريب وجهات النظر بين الأفرقاء العراقيين لتشكيل الحكومة العراقية. الوساطة الإيرانية هدفها تقريب وجهات نظر بين المعسكرين السياسيين (التيار الصدري والإطار التنسيقي) ضمن مبادرة قائمة على أهمية إيجاد حكومة توافقية لا تقصي أي طرف سياسي منها، وهو ما يعني أن طهران منحازة في هذا الموضوع إلى معسكر ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي».

وجاء اجتماع العامري مع الصدر بعد تدخّل القضاء (المحكمة الاتحادية) على خط أزمة تشكيل الحكومة، متّخذاً أمراً ولائياً» يتجديد رئاسة البرلمان إثر شكوى قدمها نائبان مستقلان طعنا بدستورية جلسة البرلمان الأولى في 9 يناير/كانون الثاني الحالي، والتي انتخب فيها محمد الحلبوسي رئيساً للبرلمان. وتأخذ أزمة تشكيل الحكومة في العراق منحى تصاعدياً بين التيار الصدري الذي يسعى إلى تشكيل حكومة «أغلبية وطنية»، وقوى الإطار التنسيقي الحليفة لإيران، والتي ترفض طروحات الصدر وتريد حكومة توافقية. ويثير التقارب الواضح بين التيار الصدري وتحالفي «عزم» (بزعامة خميس الخنجر) و«تقدم» (بزعامة الحلبوسي)، والقوى الكردية، وتوجهها نحو تشكيل حكومة أغلبية وطنية، مخاوف لدى الإطار التنسيقي من تحجيم خياراته للمرحلة المقبلة، ما يدفعه إلى البحث عن مخرج للأزمة.

وجدّد الصدر، أمس الأحد، التأكيد على أن تكون الحكومة المقبلة في العراق، بصيغة أغلبية وطنية، في إشارة إلى عدم مشاركة كل القوى السياسية فيها. وكتب الصدر في تغريدة على «تويتر»: «لا شرقية ولا غربية... حكومة أغلبية وطنية».

وقالت مصادر رفيعة مقربة من الصدر لـ«العربي الجديد»، إن «العامري ذهب إلى النجف للقاء الصدر حاملاً ثلاثة مشاريع في يده، وهي: المشاركة، المعارضة، والمقاطعة». وأوضحت المصادر أن «زعيم تحالف الفتح، أبلغ الصدر بأن الإطار التنسيقي يؤيد مشاركة كل قواه السياسية في الحكومة العراقية ضمن كتلة أكبر تجمعه مع الكتلة الصدرية، من دون تهميش أي طرف من الإطار، خصوصاً أن الصدر يرفض مشاركة (رئيس ائتلاف دولة القانون) نوري المالكي و(زعيم عليمليا عصائب أهل الحق) قيس الخزعلي ضمن هذه الكتلة».

وبيّنت المصادر أن «العامري أبلغ الصدر بحثت بجدية مسألة مقاطعة العملية السياسية برمتها، إذا أصر الصدر على تهميش الأطراف السياسية الشيعية من تشكيل الحكومة العراقية الجديدة». كما أنه، بحسب المصادر، «أكد أيضاً رفضه مشاركة جزء من أطراف الإطار في الحكومة وإقصاء أخرى، بل هو مع مشاركة كل قوى الإطار، وعلى رأسهم نوري المالكي، الذي يمتلك المقاعد البرلمانية الأكبر داخل الإطار التنسيقي». ولفتت المصادر إلى أن «الصدر بدوره أبلغ العامري رفضه مشاركة كل الأطراف السياسية الشيعية في الحكومة المقبلة، مع استمرار وضع فيتو على مشاركة المالكي ضمن الكتلة الأكبر التي تجمع التيار الصدري والإطار التنسيقي، وكذلك معارضة مشاركة ائتلاف قوى الإطار، وعلى رأسهم نوري المالكي، في الحكومة الجديدة، إضافة إلى اعتراضه على ضم الأطراف السياسية التي لديها أجنحة مسلحة إلى الحكومة، ومنهم حركة عصائب أهل الحق بزعامة الخزعلي».

> يرفض الصدر مشاركة ائتلاف المالكي في الحكومة الجديدة
>
> يهدد الإطار التنسيقي بمقاطعة العملية السياسية بشكل كامل

ولفتت المصادر إلى أن «اجتماع العامري مع الصدر لم يصل إلى أي نتائج وحلول، في ما يخص أزمة الكتلة الأكبر، وكذلك شكل الحكومة العراقية الجديدة»، موضحة أن «هدف الاجتماع كان إيصال رسالة الإطار إلى الصدر، مع إعطاء الأخير مدة زمنية للتفكير في مضمون الرسالة لحين حسم المحكمة الاتحادية العليا شكاوى الجلسة الأولى للبرلمان العراقي».

من جهته، قال القيادي في الإطار التنسيقي عائد الهلالي، لـ«العربي الجديد»، إن «قوى الإطار التنسيقي لا تزال مصرة على التواصل مع التيار الصدري، بهدف تشكيل كتلة كبرى بين الطرفين، ثم الذهاب إلى تشكيل حكومة قوية تجمع كل الأطراف السياسية الفاعلة والمؤثرة على الساحة العراقية». وأوضح الهلالي أن «الإطار التنسيقي بحث، خلال اليومين الماضيين، بشكل جدي وحقيقي الخطوات المستقبلية له، ومنها مقاطعة العملية السياسية، في حال تم الإصرار على تهميش أطراف سياسية معينة من الحكومة المقبلة». واعتبر أن «أي حكومة تشكل من دون مشاركة الإطار التنسيقي، هي حكومة ضعيفة، ولن تصمد طويلاً، وعمرها ربما لن يتجاوز السنة واحدة، وكذلك أي حكومة من دون التيار الصدري لن تدوم طويلاً، ولهذا نحن نعمل على تشكيل حكومة تجمع الطرفين معاً». وبيّن أن «العامري اجتمع مع الصدر بصفته مفاوضاً عن قوى الإطار التنسيقي، وذهب حاملاً رؤية كاملة للصدر، لكن الاجتماع لم يصل إلى أي نتائج حاسمة ونهائية لحسم قضية الكتلة الأكبر وشكل الحكومة الجديدة، لكن تم الاتفاق على استمرار الحوارات والتفاوض خلال الأيام المقبلة».

في المقابل، قال القيادي في التيار الصدري، بدر الزيادي، لـ«العربي الجديد»، إن «الصدر لم يرفض أي طرف سياسي من المشاركة في الحكومة المقبلة، بل على حسن نيّته تجاه الشركاء في العملية السياسية، لكنه يريد تشكيل حكومة قادرة على حل أزمات العراق».

في غضون ذلك، أكد القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ماجد شنكالي، «دعم القوى السياسية الكردية والسنية لأي تقارب بين القوى السياسية الشيعية». وبيّن شنكالي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «القوى السياسية الكردية والسنية لا تزال تعمل على تقريب وجهات النظر بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، وهي تتواصل مع الطرفين عبر الاتصالات أو الاجتماع لتوحيد المواقف، لغرض التوجه نحو حكومة جديدة، مدعومة من قبل الأطراف السياسية التي لها ثقلها البرلماني والشعبي».

للحديث تتمة...

رسائل 14 يناير في تونس

وليد التليلي

يتداول التونسيون حتى اليوم فيديو ذلك الشاب الذي كان يسير بدراجته الهوائية وسط الشارع، يوم الجمعة الماضي، عندما صفعه شرطي على وجهه. لم يكن الشاب يحمل حجراً ولا هراوة، لم يكن حتى يصرخ أو يرفع شعاراً، كان يمرّ بهدوء من دون خوف من أحد، حتى بادرته تلك الصفعة المجانية من ذلك الشرطي الذي لم يستوعب شيئاً من سنوات الحرية والعدالة الانتقالية ومفهوم الأمن المحايد. كان مشهداً لخّص يوماً حافلاً بالاعتداءات على المتظاهرين يوم الجمعة الماضي في ذكرى الثورة التونسية، وصوّر للعالم حقيقة ما يحدث في تونس، وبالأخص كان مؤشراً على ما سيحدث في قادم الأيام.

لم يقل الرئيس قيس سعيّد شيئاً عن الشاب وهو يتحدث عن استشارته الإلكترونية مع الشباب، بل تهكّم على المتظاهرين: «بضع مئات بينهم صحافيون ومارّة». وفي المرة المقبلة سيكونون بضع عشرات أو شخصاً وحيداً...». لم يقل شيئاً عن ضرب مواطنين، بينهم من انتخبه. لم يقل شيئاً عن سحل نساء وضرب شيوخ وصحافيين ومحامين ورؤساء أحزاب.

قال سعيّد: «يتباكون على الدستور... ومن المفارقات في الدول العربية عموماً أنّه عندما يغيب الدستور تزيد الحريات... هكذا، حالة غير طبيعية... وبأسم الدستور يبدأ الاستبداد... ونفس الشيء للمحكمة الدستورية». بهذه الكلمات تحدث أستاذ القانون الدستوري عن الدستور، فكيف سيكون ردّ طلبة الحقوق بعد هذا الكلام؟ والأهم كيف سيكون ردّ بقية المتفرجين على المشهد من الأحزاب السياسية، وعلى أيّ أساس يمكن بناء بلد، وما قواعد ذلك وترتيباته؟ يمعن الرئيس في طريقه، يتوغل فيه أكثر يوماً بعد يوم، ويقترب، أو يُدفع فيه شيئاً فشيئاً إلى نقطة اللاعودة، عدا استفاقات عابرة من حين إلى آخر إذا أحسّ بأنه محاصر. لا ندري حقيقة إن كانت دعوته الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، للقاء السبت الماضي، استفاقة عابرة أو رغبة حقيقية، وإن متأخرة، للاستماع إلى رأي آخر وربما طرح فرضية حوار رفضه أكثر من مرة، أم لعلها محاولة جديدة لاستغلال أكبر منظمة في البلاد وأكثرها تأثيراً في المشهد، ومحاولة التلاعب بها لتهدئة الأجواء المتوترة؟ تاريخاً عريقاً في التفاوض وخبرة طويلة في إدارة الأزمات يمكن أن تتيح لها إنقاذ البلاد مرة أخرى، وقد خُبِّرت مكاماً وأنظمة قبل سعيّد، وستفعل بعده.

منظمات حقوقية تونسية تنتقد القمع البوليسي

انتقدت منظمات حقوقية تونسية ما وصفته بـ«القمع البوليسي» لتظاهرات يوم الجمعة الماضي، معتبرة أنها لن تسمح بعودة تونس الى زمن الاستبداد

تونس ـ **بسمة بركات**

نددت 21 جمعية ومنظمة حقوقية وهيئات وطنية في تونس بالقمع البوليسي الذي استهدف المتظاهرين في ذكرى الثورة التونسية، يوم الجمعة الماضي، مؤكدة أنه سيظل وصمة عار، ويؤشر لسعي السلطة للتحكم في تونس بالبات غير ديمقراطية ومدنية، لن تؤدي إلا إلى تغذية الغضب تجاه المؤسسة الأمنية وإلى تعميق الأزمة بين المواطنين والدولة. وحمّلت المنظمات والجمعيات والهيئات في بيان، أول من أمس السبت، كلا من رئيس الجمهورية قيس سعيّد ووزير الداخلية توفيق شرف الدين مسؤولية ما حدث يوم الجمعة من منع للمتظاهرين من الوصول إلى شارع الثورة، ومن استخدام شتى أشكال السب والشتم والإذلال النفسي، إضافة إلى استخدام خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع والرصاص الصوتي لمنع تقدم المتظاهرين والاعتداء الهمجي بالضرب والاعتقالات التعسفية. وأعلنت عن مؤتمر صحافي، غداً الثلاثاء، في مقرّ النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، لتقديم معطيات إضافية عن التعاطي الأمني مع المتظاهرين يوم عيد الثورة وطرق الرد الجماعي عليه.

وقال عضو الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية أنور الزياني، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «14 يناير/كانون الثاني هو رمز الثورة التونسية، وهو التاريخ الذي من خلاله تم منح الحرية للمجتمع التونسي للتعبير والمطالبة بحقوقه». وشدّد على أن الجمعية كمجتمع مدني «تندد بالممارسات البوليسية التي حصلت يوم الجمعة، والتي طاولت نشطاء وباحثين وحقوقيين ومتظاهرين، ولم يكن هناك أي مبرر للقمع الذي حصل، لا من الناحية السياسية ولا القانونية». وأضاف الزياني أن «منع التظاهر فسح المجال للقوات الأمنية لاستخدام القوة، ولكن لا بد من التأكيد أن حق التعبير والتظاهر في تونس لا يخضع لتراخيص من وزارة الداخلية، كما أن حرية التظاهر هي حرية مطلقة، ولا يمكن تسليط رقابة عليها من قبل السلطة السياسية». واعتبر أن «القوات الأمنية تعاملت مع المحتجين بطريقة همجية ووحشية وبطريقة تعود إلى سنوات الاستبداد، ولا مجال للعودة إلى هذا المربع». وأضاف أنه «لا بد من التذكير أن العام الماضي، وفي نفس الفترة تقريباً، تم رشق القوات الأمنية بالألوان، ومع ذلك لم ترد الفعل، ولكن اليوم هناك عودة للمربع القديم الذي لا يخلو من تجاوزات»، معتبراً أن «السلطة السياسية اليوم عادت بتونس إلى مربع الاستبداد».

> تعقد المنظمات مؤتمراً صحافياً غداً بشأن الأحداث الأخيرة

بدورها، أكدت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات نائلة الزغلامي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الجمعية «تدين العنف الذي حصل يوم 14 يناير، وبالإضافة إلى البيان الموقع مع عديد المنظمات والجمعيات التي سبق أن أصدرت بياناً يوم الجمعة الماضي، مؤكدة أن حق التظاهر مكفول بالدستور وبالمواثيق الدولية، ولا يمكن العدول عن المكاسب التي تحققت خلال الثورة مهما كانت الأسباب». وشدّدت على أن «قمع أي متظاهر، سواء كان ضد السلطة أو معها غير مقبول».

ولفتت إلى أن «التعلل بالوضع الصحي لمنع التظاهر غير صحيح، لأن هناك تجمعات في وسائل النقل والأسواق الأسبوعية وفي المدارس العمومية ولم يتم منعها»، مؤكدة أنه «لا يوجد أي مبرر لاستخدام الأمن المياه والرصاص الصوتي والعنف المفرط». وأضافت المتحدثة أن «الأمن من المفروض أن يكون جمهورياً ولا يخضع للتعليمات ولا يصطف إلى جانب السلطة». وقالت إن «السياسي الذي يمنع التظاهر مخطئ، لأنه يمنح مشروعية للمتظاهرين باعتبار أنهم على حق وهو على باطل، كما أن التظاهر بالفعل حق فلماذا يحرم الناس من حقوقهم، وكان قدر المناطق التي شهدت ثورات عربية التنكر للثورة ولدماء الشهداء بدل الحوار والتشاركية».

من جهتها، أكدت الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب أنها رصدت، خلال مراقبتها سير تظاهرات يوم الجمعة الماضي في العاصمة، إفراطاً في استخدام القوة ضد المتظاهرين وإمعاناً في إهانة وتعنيف من تمّ إيقافهم، حتى بعد السيطرة عليهم وتقييد حركتهم.

وذكرت الهيئة في بيان، أول من أمس السبت، أنها عاينت استخداماً للقنابل المسيلة للدموع والمفرقعات الصوتية وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين، والاعتداء اللفظي والبدني على العديد من المواطنين والإعلاميين والحقوقيين، مؤكدة أنه تمّ اختراق صفوف المتظاهرين بواسطة الدراجات النارية والسيارات الأمنية، ما أسفر عن بعض الإصابات التي استدعت تدخل الحماية المدنية.

شرق غرب

العراق: المحكمة الاتحادية تبت الأربعاء بطعنَي البرلمان

حدّدت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، بعد غد الأربعاء، موعداً للنظر بالطعنَين النيابيين المقدمين بشأن دستورية الجلسة البرلمانية الأولى للبرلمان العراقي (9 يناير/كانون الثاني الحالي) والتي تم خلالها انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً للدورة البرلمانية الجديدة، ونائبين له. وكانت المحكمة قد أصدرت أمراً ولائياً بوقف عمل رئاسة البرلمان المنتخبة لحين البت بالطعنَين. وقالت في بيان أمس الأحد إنها حددت الساعة التاسعة من صباح الأربعاء موعداً لذلك.

(العربي الجديد)

بينت لن يطلق عملية سياسية مع الفلسطينيين

أبلغ رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت (الصورة)، الأسبوع الماضي، لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أنه لن تكون هناك أي عملية سياسية مع الفلسطينيين، وأنه لم يغير رأيه في هذا الموضوع. وذكر موقع الإذاعة الإسرائيلية العامة (كان 11) أمس الأحد، أن بينت كرر خلال جلسة للجنة معارضته إقامة دولة فلسطينية، مؤكداً أنه لن يلتقي الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لكنه لا يعارض إحراز تقدم في القضايا الاقتصادية.

(العربي الجديد)

131 حالة اعتقال في النقب

اعتقلت شرطة الاحتلال الإسرائيلي 131 عربياً في منطقة النقب في الداخل الفلسطيني المحتل، منذ بداية المواجهة الأخيرة التي اندلعت بين أهالي النقب والاحتلال في 11 يناير/كانون الثاني الحالي. وقال «نادي الأسير الفلسطيني» إن 131 حالة اعتقال لعرب سُجّلت في النقب منذ بداية المواجهة الراهنة، بينهم سيدات وأطفال، مشيراً إلى أن «المعتقلين تعرضوا لمستوى عال من العنف ولاعتداءات مختلفة، وأن جزءاً منهم تم الإفراج عنهم بعد المثول أمام المحكمة، وجزء آخر بعد التحقيق معهم».

(الأناضول)

الأردن: مقتل ضابط في اشتباك حدودي مع مهربين

أعلن الجيش الأردني، أمس الأحد، مقتل ضابط وإصابة 3 عناصر من حرس الحدود، على إحدى الواجهات الحدودية الشمالية الشرقية مع سورية، خلال اشتباكات مع مهربين. وقال مصدر مسؤول في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية إن مجموعة من المهربين أطلقت النار على قوات حرس الحدود، فتم الرد بالمثل، مضيفاً أن «الاشتباك أسفر عن استشهاد النقيب محمد ياسين موسى الخضيرات وإصابة 3 أفراد تم نقلهم إلى المستشفى».

(العربي الجديد)

بوتين يستضيف رئيسي خلال أيام

ذكرت قناة «روسيا 1» التلفزيونية، أمس الأحد، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة) سيستضيف نظيره الإيراني إبراهيم رئيسي في موسكو خلال الأيام المقبلة لإجراء محادثات بينهما. ولم تفصح القناة عن الوقت المحدد للقمة ولا القضايا التي ستتناولها.

(رويترز)

عودة حاسمة اليوم لمفاوضات إيران النووية

لم تدم إقامة رؤساء الوفود المفاوضة في عواصمهم طويلاً، إذ تستأنف اليوم الاثنين الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا للعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، والتي تبدو حاسمة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تستأنف اليوم الاثنين في العاصمة النمساوية فيينا، الجولة الثامنة من مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني، والتي تجري بصورة غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، على مستوى رؤساء الوفود المشاركة فيها، بعد تعليقها يوم أول من أمس الجمعة على هذا المستوى، لعودتهم إلى بلادهم للتشاور. وتستأنف المفاوضات على وقع تفاؤل حذر بإمكانية نجاحها، وسط تحذير غربي من ضيق الوقت، ومؤشرات على أنه رغم المعالجة التي جرت للعديد من المسائل، فإن التوصل لاتفاق لا يزال أمراً غير مؤكد.

وعلى الرغم من توقف المفاوضات على مستوى رؤساء الوفود، فقد استمرت خلال اليومين الماضيين على مستوى لجان الخبراء، ومنها لجنة الخبراء حول رفع العقوبات، في محاولة لإيجاد حلول للمسائل والنقاط الخلافية المتعلقة بالملفات الأربعة التي يجري العمل عليها، وهي رفع العقوبات والتعهدات النووية وآليات التحقق والضمانات. وذكرت وكالة «نور نيوز» الإيرانية، المقربة من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، أمس الأحد، أن أطراف المفاوضات «نجحوا في التوصل إلى حلول ملحوظة لرفع هذه الخلافات، على الرغم من وجود بكثرة في مختلف القضايا». وأكدت أنه «ما لم يتم الاتفاق على كل شيء، فلن يحصل اتفاق على أي شيء».

وكانت مصادر مطلعة قد كشفت يوم الجمعة الماضي لـ«العربي الجديد»، أن رؤساء الوفود سيحملون معهم إلى عواصمهم ورقة «تفاهمات» حول بعض القضايا للتشاور بشأنها، موضحة أنهم سيتشاورون أيضاً بشأن «حلول أكثر جدية» طرحت خلال الأيام الأخيرة الماضية بشأن القضايا الأكثر أهمية. وكانت مصادر مواكبة لمفاوضات فيينا قد أكدت أيضاً لـ«العربي الجديد»، أن «المباحثات (الخميس الماضي) عادت إلى مسار التقدم، بعدما راوحت إلى حد ما مكانها لأيام»، مشيرة إلى أن الكثير من الأقواس (الخلافات) في المسودات ما زالت مفتوحة ولم تغلق. وأشارت المصادر إلى «طرح حلول أكثر جدية من قبل لإغلاق المفاوضات على وقع تفاؤل حذر بإمكانية نجاحها، وسط تحذير غربي من ضيق الوقت، ومؤشرات على أنه رغم المعالجة التي جرت للعديد من المسائل، فإن التوصل لاتفاق لا يزال أمراً غير مؤكد.

وعلى الرغم من توقف المفاوضات على مستوى رؤساء الوفود، فقد استمرت خلال اليومين الماضيين على مستوى لجان الخبراء، ومنها لجنة الخبراء حول رفع العقوبات، في محاولة لإيجاد حلول المبدئي بشأنها إلى كلمات وإدراجها في وثيقة». وعلى المقلب الغربي، قال منسق مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي، أنريكي مورا، والذي يشغل أيضاً منصب نائب مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، أمس، إن الاجتماعات بغياب رؤساء الوفود لم تتوقف خلال اليومين الماضيين، متحدثاً عن اجتماعات للجنة الخبراء بشأن العقوبات. لكنه لفت عبر «تويتر»، إلى أن «نجاح مفاوضات فيينا يظل مؤكد بعد»، معتبراً أنه «أمر منطقي في مثل هذه المفاوضات المعقدة». وأضاف: «أثني كمنسق لا يمكنني إلا أشيد بالتزام الأطراف بالنجاح».

في غضون ذلك، انشغل الإيرانيون ليل السبت ـ الأحد، مجدداً بأنباء انتشرت حول سماع دوي انفجارات قوية في مدن إيرانية عدة، في غربي البلاد، ما أثار ذعراً ظهر أيضاً في تعليقات المواطنين على وسائل التواصل الاجتماعي. وتراوحت التعليقات، بداية، حتى الرسمية منها، بين نسب أسباب دوي الانفجارات إلى صواعق الرعد والبرق، أو إلى مناورات عسكرية، في وقت لا تزال إسرائيل تهدد أيضاً بعمل عسكري لضرب المنشآت النووية الإيرانية، في ظل تصعيد وتسريع طهران لخطواتها النووية بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عام 2018.

وأكد مواطنون في مدينتي سنندج، مركز محافظة كردستان، وكرمانشاه مركز محافظة كرمانشاه الواقعتين غربي البلاد، فور انتشار أنباء الانفجارات على وسائل التواصل الاجتماعي لـ«العربي الجديد»، سماعهم «صوتاً مهيباً غريباً مرتّين لثوان»، وصلت إلى مرحلة التفاوض بشأن القضايا الصعبة وكيف يمكن تحويل الاتفاق السياسي إلى اتفاق تقني، وهي مرحلة يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما يعني أن الاجتماعات ستستمر لأيام مقبلة.

> ميل للتغيير
>
> كشف نائب وزير الداخلية الإيراني تقي رستم وندي، أمس الأحد، أن المؤشرات الاجتماعية في إيران «أصبحت مقلقة إلى حد كبير»، مضيفاً أنها تشير إلى زيادة الرغبة في «إيجاد التغييرات الأساسية» في البلاد. وقال رستم وندي، الذي يشغل منصب رئيس منظمة الشؤون الاجتماعية الإيرانية، إن «مؤشر الرغبة في الاحتجاج من المؤشرات المهمة»، متحدثاً أيضاً عن مؤشر التوجه نحو نماذج لحكم غير ديني، وزيادة الرغبة في الهجرة من البلاد.
>
>

وعلى الرغم من أن مصادر مطلعة أكدت لـ«العربي الجديد» أن «الاتفاق النووي لا يزال على قيد الحياة، وأن الأطراف لا تزال تعمل على إنقاذه»، إلا أن الأجواء المحيطة بالمفاوضات لا تزال تحمل الكثير من التشاؤم، وسط تأكيد مصادر مطلعة أن «الأطراف لا تزال تعمل على إنقاذ الاتفاق، لكن الأجواء لا تبشر بالخير، وهناك تشاؤم كبير من إمكانية التوصل إلى اتفاق، وهناك أطراف تعمل على إفشال المفاوضات».

وتأتي هذه الأجواء المتشائمة، في ظل تصعيد إيراني في الملف النووي، وتسريع طهران لخطواتها النووية، وسط تهديدات إسرائيلية بعمل عسكري لضرب المنشآت النووية الإيرانية، وتحذيرات أميركية من أن الوقت لم يعد في صالح الاتفاق النووي، وأن الأيام المقبلة ستكون حاسمة، وأن الولايات المتحدة لن تنتظر إلى الأبد، وأن هناك خيارات أخرى لديها، في حال فشل المفاوضات.

وصف موراً طبيعة المفاوضات بالمعقدة (فرانس برس)

الغلاف

عاد الحديث في ليبيا عن ضرورة إجراء الانتخابات وفق دستور للبلاد، بعد تعديل مسودة الدستور التي أقرتها ما تعرف بلجنة الـ60 لصياغة دستور البلاد، ما قد يوقظ خلافات شابت عمل اللجنة

الدستور الليبي قبل الانتخابات

سنوات من الخلافات السياسية والانقسامات المناطقية

طرابلس ـ **أسامة علي**

تستمر بعض الأطراف السياسية في ليبيا، متمثلة في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، في عقد اجتماعاتها لرسم ملامح المرحلة المقبلة في هذا البلد، بعد تعثر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 24 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بحسب ما كانت تقتضي خريطة الطريق الأممية للحل السياسي. فمنذ ذلك التاريخ، بدا الحديث في ليبيا يدور حول ضرورة تفعيل مسودة الدستور الليبي المعدلة لأكثر من مرة، والتي وافقت عليها الهيئة التأسيسية في عام 2017، والذهاب إلى إجراء انتخابات وفقها بعد الاستفتاء عليها. لكن متابعين يرون أن تفعيل المسودة سيوقظ خلافات سياسية واجتماعية إضافية كانت سبباً في أن تظهر المسودة بشكل ناقص، إذ لم تحل مسائل جوهرية، فضلاً عن شكل الاستفتاء إذا ما تمّ. وكانت اللجنة الدستورية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي قد وافقت خلال اجتماع لها عقد في مدينة الغردقة المصرية، مطلع العام الماضي، على إجراء استفتاء على الدستور، وتحصين نتائجه استعداداً للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والتي كان مقرراً إجراؤها في 24 ديسمبر الماضي، إلا أن مسار أعمال اللجنة، التي كانت تسيرها الأمم المتحدة، توقف فجأة من دون توضيح أسباب توقفه.

واليوم يعود مجلسا النواب والدولة إلى مناقشة احتمال العودة إلى الدستور وإمكانية أن يكون أساساً لإجراء الانتخابات في موعد لاحق، لكنهما يُتهمان بالسعي إلى إطالة وجودهما في السلطة. ويحتاج التوافق حول الدستور إلى تعديلات على مواده الخلافية قبل الاستفتاء، ما يتطلب وقتاً أطول من عمر الفترة الانتقالية حتى الانتخابات، والتي حددتها خريطة الطريق بيونيو/ حزيران المقبل.

وكشف عضو الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور سالم كشلاف، خلال تصريحات صحافية، أخيراً، عن اتفاق الهيئة مع مجلسي النواب والأعلى للدولة على ضرورة تشارك الأجسام الثلاثة في رسم خريطة المرحلة المقبلة، حتى لا ينفرد جسمٌ سياسي بعينه بهذه المهمة، وحتى تكون المرحلة المقبلة توافقية وتُدار وفق المسار الدستوري.

وعلى الرغم من الانهيار والتشظي السياسي الذي عاشته خلال السنوات الماضية، إلا أن ليبيا لا تزال تحتكم إلى دستور مؤقت تم إعداده خلال الأشهر الأخيرة من عام 2011، حين تمّت الإطاحة بنظام معمر القذافي بعد اندلاع الثورة في العام ذاته، بإطار قانوني ينظم الحياة السياسية بعد الثورة، إلى أن تتم صياغة دستور للبلاد على يد هيئة منتخبة ويجري الاستفتاء عليه من قبل الشعب ليتحول إلى دستور دائم.

مراحل وعراقيل المسار الدستوري

وقام المسار الدستوري في ليبيا على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى بانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في فبراير/ شباط 2014، والثانية بصياغة مسودة المشروع والتي بدأت في يونيو/ حزيران 2015، والثالثة هي الاستفتاء عليه، وهي مرحلة لم تتم بعد، على الرغم من تسليم الهيئة مشروع الدستور إلى مجلس النواب في يوليو/ تموز 2017.

ومرّت المرحلتان الأوليان بالعديد من الصعوبات والعقبات، بدءاً من انتخاب الهيئة التأسيسية في عام 2014، والذي تزامن مع إطلاق اللواء المتقاعد خليفة حفتر «عملية الكرامة» في بنغازي في إبريل/ نيسان من العام نفسه، ثم الانتخابات البرلمانية الثانية، التي أنتجت مجلس النواب الحالي في أغسطس/ آب 2014، وأدت الخلافات حول نتائجها إلى انقسام البلاد بين برلمانيين وحكومتين.

وأدّت كل هذه الصعوبات إلى تأجيل أعمال الهيئة حتى يونيو 2015، عندما شكّلت لجنة عمل لإعداد مسودة الدستور، عرضت الأولى منها في يناير/ كانون الثاني 2016، والثانية في فبراير من العام ذاته، بعدما خضعت للتعديل من التعديلات بسبب معارضة ممثلي الأقليات، الأمازيغ والتبو والطوارق، وأنصار التيار الفيدرالي، على بعض موادها. في غضون ذلك، واجهت أعمال الهيئة صعوبات أخرى، تمثلت في اشتداد التنافس السياسي والعسكري في ليبيا. فعلى الرغم من قرار الهيئة النأي بنفسها عن التجاذبات الحاصلة في البلاد، إلا أن اتخاذها مدينة البيضاء، شرقي البلاد، مقراً لها، جرفها إلى دائرة التأثير.

فعلاوة على أن المدينة كانت مقراً أيضاً للحكومة الموازية (في الشرق)، بدأت رقعة سيطرة مليشيات حفتر في الاتساع، ما حدّ من قدرة العديد من أعضاء الهيئة على الوصول إلى مقرها وممارسة أعمالهم، كانت تنظر إليهم مليشيات حفتر بعين العداء ويضاف إلى ذلك ميْل ممثلي التيار الفيدرالي للمسار السياسي والعسكري في شرق البلاد، وهي ظروف دعت الأمم المتحدة إلى اقتراح نقْل أعمال الهيئة إلى خارج ليبيا. وعلى الرغم من اعتراض بعض أعضاء الهيئة على العمل من خارج البلاد، بحجة رفضهم إعداد دستور ليبيا من خارجها، إلا أن آخرين تمكنوا من عقد جلسات عمل عدة في مدينة صلالة بسلطنة عمان، في مارس/ آذار 2016، وتواصلوا مع الذين بقوا في ليبيا للوصول إلى توافق حول المواد الخلافية. وانتهت تلك الجهود بالتصويت على المسودة الرابعة والنهائية، في يوليو 2017، بأغلبية الأعضاء. وعلى الرغم من أن الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور أحالت المسودة الرابعة إلى مجلس النواب لإعدادها للاستفتاء الشعبي، إلا أن المسودة لا تزال في أدراج البرلمان إلى اليوم، حيث يقول المعارضون لها من النواب إنها تشتمل على الكثير من القضايا التي لم يتم حلّها، وإنها لا تزال غير توافقية.

ولا يزال مشروع الدستور الليبي أيضاً يقابل برفض الأقاليم (الأمازيغ والطوارق بشكل خاص)، بسبب عدم دسترة لغتهم وحقوقهم الثقافية، معتبرين أن المكوّن العربي يستحوذ على الهيئة ويهيمن على تنظيم أعمالها وقراراتها. كما أن أنصار التيار الفيدرالي أقدموا على الطعن في المسودة الأخيرة أمام محكمة البيضاء، وبعد قبول الأخيرة بالطعن، أبطلت المحكمة العليا (في طرابلس) قرارها.

لا تزال مسودة الدستور حبيسة أدراج البرلمان (حازم تركية/الأناضول)

هيئة تأسيس الدستور: انقسام مناطقي وقلة خبرة

ويتحدث العضو في الهيئة حميد الهادي عن جملة صعوبات أخرى اكتنفت عمل الهيئة، ومنها انتخاب أعضاء الهيئة الـ60 وفقَ المعيار المناطقي بواقع 20 عضواً عن كل إقليم من أقاليم البلاد الثلاثة (برقة وطرابلس وفزّان). ونتيجة ذلك، يقول الهادي إن الهيئة التأسيسية «جاهدت للحفاظ على تماسكها وعدم انفراط عقدها»، لافتاً إلى أن «النزعات المناطقية كانت سبباً لظهور المنادين بشكل الحكم الفيدرالي في الدستور، وفي انسحاب أعضاء يمثلون الأقليات، كالأمازيغ والتبو والطوارق، وكلها عقبات كانت تتطلب تنازلات للوصول إلى أكبر قدر من التوافق». ويلفت العضو في الهيئة إلى أن عملها حول حالة الصراع السياسي في ليبيا والكثير من المسائل التي طرحت للنقاش في المسودة «كانت سياسية بامتياز»، ويضرب مثلاً حول ذلك «موارد الدولة ومطالب توزيعها بشكل عادل بين المناطق، فقد كان النفط وحقوله في أتون الصراع المسلح، وكل طرف يحاول كسبه كورقة لصالحه». ويحصر الهادي الخلافات التي رافقت صياغة مسودات الدستور الأربع في 3 قضايا، هي: هوية البلاد وشكل الحكم وموارد الدولة. وبرأيه، فإن «هذه هي النقاط الأساسية التي شكلت محور الخلاف على طول الخط»، مشيراً إلى أن المسودة النهائية التي تم التصويت عليها «صدرت من دون توضيح هذه المسائل تاركة أمر تنظيمها للسلطات التشريعية التي ستنتخب بعد الاستفتاء على الدستور».

الهوية وإدارة الحكم والموارد

تتعلق إشكالية مسألة هوية ليبيا برفض ممثلي الأقليات الليبية، وتحديداً الأمازيغ والتبو، أن يكون الاسم الرسمي للبلاد «دولة ليبيا العربية»، مطالبين بأن يكون «دولة ليبيا». كما تتصل بالخلاف بين أعضاء في الهيئة يتمنون للنظام السابق وغيرهم حول شكل العلم الليبي ونشيد البلاد الوطني، وهما مسألتان أحالت المسودة البت فيهما إلى السلطات التشريعية المقبلة. وفيما لم يتوافق أعضاء الهيئة على شكل الحكم، وما إذا كان برلمانياً أم رئاسياً أم مختلطاً، ظلت أيضاً قضية موارد البلاد مؤجلة لتقررها السلطات التشريعية المقبلة في ظل مطالبة شديدة من أنصار التيار الفيدرالي بضرورة اعتماد تقسيم موارد الدولة وفقاً لتقسيم إقليمي موزع بين شرق وغرب وجنوب، وبإدارة محلية قائمة على نظام المحافظات أو الولايات، وإلغاء المركزية.

ويقر موسى لطيّف، أستاذ القانون الدستوري في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، بصعوبة مهمة الهيئة بسبب تقلبات الوضع السياسي والأمني، لكنه يرى أن خلو مشروع الدستور من أي توضيح للمسائل الثلاث «يجعل المسودة والعدم سواء». ويرأي لطيّف، في حديث لـ«العربي الجديد»، فإن «حقوق الأقليات الثقافية جاءت محدودة، وكان يمكن فرض نُظم تعزز القيم في صميم الانتقال الديمقراطي من عدالة وأحترام للحقوق، بدلاً من التماهي مع مطالب لتطاول هوية الدولة، عربية أم غير عربية». ويؤكد لطيّف أن مخاوف عدم ضمان الحقوق كانت أيضاً وراء مسألة شكل الحكم وموارد البلاد، لافتاً إلى أنه «كان يمكن تجاوز ذلك بخلق عملية توازن في صنع القرار من خلال ترسيم طرابلس عاصمة للبلاد واعتماد بنغازي مقراً للسلطة التشريعية، وسبها مقراً للمحكمة العليا، أي السلطة القضائية».

لكن هذه المعالجة، يرى الأكاديمي الليبي وأستاذ العلوم السياسية عيسى الغزوي، من جهته، أنها لن تتجاوز حدّ الترميم، منبهاً إلى أن ترك المسائل الثلاث دون حسم أوقع الهيئة في دائرة الخلافات السياسية. ويلفت الغزوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «لو أضفنا إلى هذه الفراغات في المسائل الثلاث قضايا أخرى لم تحسمها الهيئة، مثل مزدوجي الجنسية وحقهم في اعتلاء المناصب العليا، لتبين أن الهيئة لم تكن قاصرة من الناحية القانونية بقدر ما عجزت عن مواجهة الصراع السياسي».

ويرى الغزوي أن العودة اليوم للحديث عن تفعيل مسودة الدستور سيفتح الباب أمام أشكال جديدة من الصراع، موضحاً أن «تعديل المسودة أمر ضروري، لأن مستجدات الأوضاع في البلاد تجاوزت مضمون ما تطرحه، لكن ذلك سيوقظ خلافات قديمة». ويذكّر بأن اعتماد المسودة (الرابعة) والتصويت عليها لم يجر بإجماع أعضاء الهيئة، ما يعني فتح باب عودة الخلافات الفيدرالية وحقوق الأقاليم وحقّ توزيع الثروة.

من جهته، يوافق الناشط السياسي الليبي الشاذلي بلعيد على أن لجوء مجلس النواب والدولة إلى إعادة مسألة الدستور للمشهد «ما هو إلا مناورة لكسب الوقت لبقائهما في المشهد». ويرى بلعيد أن تعديل المسودة يجب أن يتم إما بإطلاق حوار سياسي جديد تنخرط فيه كافة الشرائح الليبية للوصول إلى توافق سياسي ملزم، أو بأن توكل المهمة إلى طبقة سياسية جديدة، ستفرز بعد انتخاب برلمان جديد وفق قاعدة دستورية مؤقتة.

طغيان القبلية وغياب الخبرة

قال عضو الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي، حميد الهادي، إن الانتماء المناطقي والقبلي طغى على مواقف غالبية أعضاء الهيئة، ما شكل تهديداً لوحدة البلاد، لافتاً الى ان قسما كبيرا منهم لم يكونوا قانونيين، واحتاجوا وقتا لفهم عملهم. من جهته، اعتبر استاذ القانون الدستوري في الاكاديمية الليبية للدراسات العليا، موسى لطيّف، ان من العيوب التي شابت عمل الهيئة عدم لجوئها الى مستشارين لانهاء الخلافات سريعا.

> يحتاج التوافق على مشروع الدستور تعديل مواده الخلافية
>
> لا يزال مشروع الدستور الليبي يقابل برفض الأقاليم

إضاءة

نتنياهو يسعى لصفقة مع النيابة العامة تجنبه وصمة العار

> يحاول رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، بنيامين نتنياهو، البقاء على قيد الحياة سياسياً، عبر عقده صفقة مع النيابة العامة، تُتيح له النجاة من «وصمة العار»

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

تتفاعل مسألة الكشف عن تدخل رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا السابق آهرون باراك، لصالح التوصل إلى صفقة بين النيابة العامة وبين رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو، في ملفات الفساد التي تلاحق الأخير، وتهدد بحسبه الفعلي وإبعاده عن المشهد السياسي في إسرائيل. وذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن باراك كشف في اليومين الماضيين أن تجنده لصالح إبرام الصفقة جاء بعد أن توجه إليه نتنياهو بشكل شخصي للتدخل لدى المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت.

وفي الوقت الذي ذكرت فيه الصحف الإسرائيلية أن نتنياهو أعرب عن استعداده للاعتراف بذنوب «خيانة الأمانة العامة» و«الغش»، وترك موضوع «وصمة العار» لقرار المحكمة، فإن النيابة العامة والمستشار القضائي للحكومة يصران على إدراج البند الأخير لضمان إبعاد نتنياهو عن الحياة السياسية. وفي حال أقرت المحكمة بنود الصفقة مع نتنياهو، وضمنها بند «وصمة العار»، فإن ذلك يعني بموجب القانون الإسرائيلي اعتزال نتنياهو الحياة السياسية لسبعة أعوام، على غرار ما حدث مع الوزير السابق أرييه درعي وعدد آخر من المسؤولين الإسرائيليين الذين حوكموا بتهم الفساد وتمت إدانتهم بخيانة الأمانة العامة وإلحاق وصمة العار بهم.

في المقابل، كشفت مواقع إسرائيلية أن نتنياهو يحاول تجنب «وصمة العار»، لاعتقاده بأن الحكومة الحالية برئاسة نفتالي بينت لن تصمد كثيراً، وأنه حتى لو استكملت ولايتها حتى عام 2025 فإنه سيكون بمقدوره حتى بموازاة محاكمته المنافسة على رئاسة الوزراء، خصوصاً أن حزب يمينا الذي يرأسه بينت يعارض مقترحات وزير العدل في الحكومة جدعون ساعر الذي انشق عن الليكود، لتشريع قانون يمنع من توجد ضده محاكمة بتهم «خيانة الأمانة العامة» و«الغش» من التنافس على عضوية الكنيست ورئاسة الحكومة.

في غضون ذلك، تثير الأحاديث عن المفاوضات الجارية بين نتنياهو وبين النيابة العامة، بشأن التوصل إلى صفقة لوقف المحاكمة واعتزال نتنياهو العمل السياسي، مخاوف في صفوف الائتلاف الحكومي الحالي. وتكمن الخشية في أن يؤدي غياب نتنياهو عن المشهد إلى تغيير في سياسة حزب يمينا، لجهة إجراء تغييرات في الائتلاف الحكومي، لصالح إمكانية تشكيل ائتلاف حكومي يبعد عن الحكومة أحزاب اليسار، مثل ميرتس وحزب العمل والقائمة العربية الموحدة، والعودة لائتلاف حكومي أوسع مع الليكود، بعد أن يكون شرط عدم مشاركة نتنياهو في الحكومة حقيقة بفعل الصفقة.

لكن موقع صحيفة «معاريف» أشار، أمس الأحد، إلى أن بينت أكد في الأيام الماضية أن حكومته ستواصل ولايتها الحالية كاملة وأنه لا توجد نية لتغييرات في الائتلاف الحكومي القائم.

وكان بارك قد أعلن أمس في مقابلة مع موقع «يديعوت أحرونوت» أنه على الرغم من تأييده وتجنده لصالح عقد صفقة بين النيابة العامة وبين نتنياهو، إلا أن هذه الصفقة يجب أن تشمل بند إلحاق «وصمة العار» بنتنياهو، وعدم السماح له بمواصلة نشاطه السياسي والحزبي. وأضاف أن الهدف من وراء فكرة إبرام صفقة بين نتنياهو والنيابة العامة هو وقف حالة التدهور في السياسة الإسرائيلية.

مع ذلك، اعتبر موقع الإذاعة الإسرائيلية العامة أن نتنياهو لا يزال متردداً في قبول شروط الصفقة الجديدة وأنه سيكون عليه أن يتخذ قراراً نهائياً يوم السبت المقبل، علماً بأن المستشار القضائي للحكومة الحالية أفيحاي مندلبليت سينهي مهام عمله رسمياً في نهاية الشهر الحالي. وسبق له أن أوضح في جلسات مغلقة أن النيابة العامة لن تتنازل عن بند فرض «وصمة العار» على نتنياهو.

وبحسب مواقع إسرائيلية فإنه في الوقت الذي يميل فيه نتنياهو إلى قبول الصفقة، بما في ذلك بند «وصمة العار» واعتزال السياسة لسبع سنوات، فإن زوجته سارة ونجله يئير يعارضان ذلك، بل يقترحان بدلاً من ذلك مواصلة المحكمة اعتقاداً منهما أن ذلك سيمنح نتنياهو فرصة العودة للحكم في أي انتخابات مقبلة، سواء مع إتمام الحكومة الحالية ولايتها أو تفككها.

ويحاكم نتنياهو في ثلاثة ملفات أساسية تتصل بتلقيه هدايا خلافاً للقانون، وتلقيه الرشاوى وخيانة الأمانة العامة، لا سيما في محاولاته مقايضة أخبار وتقارير صحافية مؤيده له من موقع «والاه» في مقابل منح صاحب الشركة شاؤول يلوفيتش امتيازات وعقوداً عمل بمئات ملايين الشواقل. كما حاول التوصل إلى صفقة مماثلة مع ناشر صحيفة «يديعوت أحرونوت» نوني موزيس، بوقف إصدار الملحق الأسبوعي المجاني لصحيفة «يسرائيل هيوم»، الذي ألحق أضراراً بصحيفة «يديعوت أحرونوت»، في مقابل نشر تقارير مؤيدة لنتنياهو وتغيير خط الصحيفة المعادي له. وكتب وزير الصحة نيتسان هوروفيتز على «تويتر» أن «الرجل الذي عمل على تدمير ثقة الجمهور بأسس الديمقراطية لأسباب شخصية غير مؤهل لعقد اتفاق»، في إشارة إلى محاولات نتنياهو التشكيك في نظام العدالة الإسرائيلي.

> يعتقد نتنياهو أن حكومة بينت لن تصمد طويلاً في الفترة المقبلة

نتنياهو وزوجته سارة في محكمة تل أبيب (أفشالوم ساسونغي/ فرانس برس)

تقرير

عوائق أمام «تسويات» النظام في الرقة

> يرفض مواطنو الرقة السورية التسويات التي يروج النظام لها، في ظلّ تأييد عشائري لهم. ومع ذلك، يعتبر النظام أن المعارضة ضده ليست فاعلة، ويتهم «فسد» بمنع الناس من إجراء التسوية

أمين العاصي

جُوبهت محاولة النظام السوري الاقتراب مجدداً من محافظة الرقة من بوابة ما يسمّيه بـ«التسوية»، برفض شعبي وعشائري، عبّر عنه الأهالي بتظاهرات وبيانات أكدت أن المصالحة مع النظام تعد «مهانة وخيانة»، ما يؤكد صعوبة نجاح محاولة النظام تكرار سيناريو محافظة دير الزور. وأعلن شيوخ ووجهاء عشائر في محافظة الرقة رفضهم عمليات التسوية التي يجريها النظام لمطلوبين لأجهزته الأمنية أو منشقين عن قواته. كما أكد الوجهاء عبر بيانات وتصريحات إعلامية تبرؤهم من أي شخص يجري تسوية مع النظام الذي يهدف إلى ضرب الاستقرار في المحافظة، التي يقع جلها تحت سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) منذ عام 2017. وحاول النظام التقليل من شأن موقف شيوخ العشائر في الرقة إزاء التسويات التي بدأها، ونقلت صحيفة «الوطن»، أمس الأحد، عن عبد الرزاق الخليفة، وهو محافظ معيّن من النظام على الرقة، قوله «إن البيان الذي جرى تداوله ونسب لزعماء وشيوخ عشائر وتضمّن رفضهم لعمليات التسوية، غير مغطى من شيوخ العشائر، وهو لا يمثلهم، وأن موقفهم معاكس لما ورد فيه». كما ادّعى أنه «لولا المعوقات التي تستخدمها مليشيات قسد، لرأينا الآف الناس الوافدين من أجل إجراء التسويات».

نقل التسوية من دير الزور

وكان النظام السوري قد نقل يوم الأربعاء الماضي، عملية التسوية من محافظة دير الزور إلى محافظة الرقة، في محاولة جديدة لتصدير صورة للرأي العام مغايرة للواقع، وللظهور بمظهر المنتصر الذي يسامح معارضيه. وبثت وسائل إعلام النظام مقاطع فيديو لإظهار الإقبال على مراكز التسوية، بينما أكدت مصادر محلية أن النظام أجبر سكان المناطق الخاضعة لسيطرته والخالية من معارضين أو منشقين على التوجه إلى مراكز التسويات لتصوير هذه المقاطع لخداع الرأي العام. كما أكدت أن الإقبال «ضعيف» على المركز الرئيسي الذي أقامته قوات النظام للتسوية في بلدة السبخة في ريف الرقة الجنوبي الشرقي، مشيرة إلى أن النظام «كان يعوّل على قدوم عدد كبير من مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية إلى السبخة، إلا أن ذلك لم يحدث». وتسيطر قوات النظام وأجهزته الأمنية على جانب من ريف الرقة الجنوبي الشرقي، جنوبي نهر الفرات، وتحديداً بلدتي السبخة ومعدان وقرى في محيطهما. كما تسيطر على بادية هذه المحافظة التي تضم قرى متناثرة، نزح معظم أهلها إلى مناطق سيطرة «قسد»، إضافة إلى بضع قرى في ريف المحافظة الغربي، أبرزها قريتا دبسي فرج ودبسي عفنان.

في المقابل، تسيطر «قسد» على معظم المحافظة، بما فيها أبرز مدينتين فيها، وهما الرقة والطبقة، المدينة الاستراتيجية التي تضم سد الفرات، وهو أكبر السدود في سورية والذي ينتج القسم الأكبر من الطاقة الكهربائية في البلاد. وخرجت إلى أكبر قدر ممكن من التوافق حول المواد الخلافية. وانتهت تلك الجهود بالتصويت على المسودة الرابعة والنهائية، في يوليو 2017، بأغلبية الأعضاء. وعلى الرغم من أن الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الثالثة معارضة، وصلت إلى حد تقديم أنصار التيار الفيدرالي طعناً عليها أمام محكمة ابتدائية في مدينة البيضاء، تمّ قبوله وإبطال دستوريتها.

ونتج عن قرار المحكمة أن جمّدت الهيئة أعمالها لقرابة عام، قبل عودتها في مارس 2017 حين بدأت مفاوضات بين أعضائها، بمشاركة ممثلين عن مجلسي النواب والدولة، للتغلب على خلافاتهم والوصول إلى اتفاق حول المواد الخلافية، وأبرزها آلية تعديل الدستور، ما يتطلب وقتاً أطول من عمر الفترة الانتقالية حتى الانتخابات، والتي حددتها خريطة الطريق بيونيو/ حزيران المقبل.

وكشف عضو الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور سالم كشلاف، خلال تصريحات صحافية، أخيراً، عن اتفاق الهيئة مع مجلسي النواب والأعلى للدولة على ضرورة تشارك الأجسام الثلاثة في رسم خريطة المرحلة المقبلة، حتى لا ينفرد جسمٌ سياسي بعينه بهذه المهمة، وحتى تكون المرحلة المقبلة توافقية وتُدار وفق المسار الدستوري.

وعلى الرغم من الانهيار والتشظي السياسي الذي عاشته خلال السنوات الماضية، إلا أن ليبيا لا تزال تحتكم إلى دستور مؤقت تم إعداده خلال الأشهر الأخيرة من عام 2011، حين تمّت الإطاحة بنظام معمر القذافي بعد اندلاع الثورة في العام ذاته، بإطار قانوني ينظم الحياة السياسية بعد الثورة، إلى أن تتم صياغة دستور للبلاد على يد هيئة منتخبة ويجري الاستفتاء عليه من قبل الشعب ليتحول إلى دستور دائم.

مراحل وعراقيل المسار الدستوري

وقام المسار الدستوري في ليبيا على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى بانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في فبراير/ شباط 2014، والثانية بصياغة مسودة المشروع والتي بدأت في يونيو/ حزيران 2015، والثالثة هي الاستفتاء عليه، وهي مرحلة لم تتم بعد، على الرغم من تسليم الهيئة مشروع الدستور إلى مجلس النواب في يوليو/ تموز 2017.

ومرّت المرحلتان الأوليان بالعديد من الصعوبات والعقبات، بدءاً من انتخاب الهيئة التأسيسية في عام 2014، والذي

ولياعز في القاهرة

واصلت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة الى ليبيا، ستيفاني ولياعز (الصورة)، زيارتها الى القاهرة التي بدأتها امس الاول السبت، لبحث الاوضاع في ليبيا مع مسؤولين مصريين وممثلي جامعة الدول العربية. وقال المتحدث باسم البعثة الاممية في ليبيا، جان العلم، انّ لقاءات ولياعز هدفها «التباحث حول الاوضاع في ليبيا، في اطار دعم اقليمي ودولي منسّق للعملية السياسية في هذا البلد، بما فيها العملية الانتخابية».

تفجيرات انتحارية تهز بغداد

اقرأ في العدد

تقرير

تتوجس الأحزاب الأردنية من تعديل مواد في الدستور، ومن أن تؤدي لمنعها مستقبلاً من اتخاذ قرارات في القضايا السيادية والسياسية الخارجية، معتبرة تلك التعديلات ردة على الإصلاح السياسي

الأردن: ريبة حزبية

تعديلات دستورية تثير التوجس من تقليص الصلاحيات

عمّان ـ **انور الزيادات**

أقرّ مجلس النواب الأردني، أخيراً، مشروع تعديل الدستور، بأغلبية 104 أصوات من أصل 112 نائباً، في إطار الإصلاحات التي أوصت بها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وأقرتها الحكومة. وكشفت نقاشات المجلس أن كثيراً من التعديلات الجوهرية هي محاولة لمنع الأحزاب، التي قد تصل مستقبلاً إلى الحكومة، من اتخاذ القرارات في القضايا السيادية والسياسية الخارجية.

وشمل التعديل 30 مادة، أبرزها تلك المتعلقة باستحداث «مجلس الأمن القومي والسياسة الخارجية»، إذ يختص بالشؤون العليا المتعلقة بالأمن والدفاع والسياسة الخارجية. كما شمل توسيع صلاحيات الملك المتعلقة بالحالات التي يمارس فيها صلاحياته بإرادة ملكية منفردة. ونصت الفقرة 2 من المادة 40 من الدستور بعد التعديل، على ممارسة الملك صلاحياته بإرادة ملكية، دون توقيع من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين. ويسمح التعديل للملك بممارسة صلاحيته في الحالات التالية: اختيار ولي العهد، وتعيين نائب الملك، وتعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه، وحل المجلس، وقبول استقالة أو إعفاء أي من أعضائه من العضوية، وتعيين رئيس المجلس القضائي وقبول استقالته، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها وقبول استقالاتهم. كما يُسمح له بتعيين وقبول استقالات وإنهاء خدمات كل من قائد الجيش، ومدير المخابرات، ومدير الأمن العام، وقاضي القضاة، ورئيس المجلس القضائي الشرعي، والمفتي العام، ورئيس الديوان الملكي، ووزير البلاط، ومستشاري الملك.

رئيس اللجنة القانونية النيابية المحامي عبد المنعم العودات، الذي يعتبر عراب التعديلات في المجلس، أشار، خلال النقاشات، إلى أن التعديلات الدستورية تأتي في ظل تطوير الحياة الحزبية والانفتاح على حياة سياسية جديدة. واعتبر أن التعديلات الدستورية، المتعلقة بتعيين قائد الجيش والمفتي ورئيس المجلس القضائي، وتعيينهم من قبل الملك، تأتي لإبعاد المؤسسات الدينية والعسكرية عن التجاذبات السياسية والحزبية.

وهو ما ذهب إليه أيضاً النائب علي الخلايلة، الذي قال إن تعيين قاضي القضاة ورئيس المجلس القضائي الشرعي والمفتي العام، وإنهاء خدماتهم، من دون تسبيب أي جهة، يأتي بهم عن التجاذبات الحزبية المقبلة. في المقابل، حذر النائب ينال فريحات من أن «مصطلح التجاذبات الحزبية أصبح شماعة لإقصاء الديمقراطية الحقيقية من البلاد». أما النائب صالح العرموطي فدعا، خلال النقاشات البرلمانية، الأحزاب السياسية في الأردن، إلى حل نفسها. وأشار إلى أنه في ظل التخوف من التجاذبات السياسية لن تكون هناك حكومات حزبية أو برلمانية، ولن يكون لها دور، والتخوف من التجاذبات السياسية شبيطة للأحزاب، فلا داعي للأحزاب، لأنه لن يكون لها أي دور في المستقبل.

وفي هذا الإطار، قال الأمين العام لحزب «الوحدة الشعبية الديمقراطي» الأردني، سعيد ذياب، لـ«العربي الجديد»، إن المشكلة لا تكمن في تشكيل الحكومات الحزبية أو عدمها، فالتعديلات الدستورية ومخرجات لجنة تحديث المنظومة السياسية ردة على الإصلاح السياسي. واعتبر أن هذا التعديل يقود إلى تجريف الدستور وتفريغه من مضمونه، ويضرب ركناً أساسياً في الدستور يقول إن نظام الحكم برلماني ورائي ملكي، في تحول لنظام فردي أشبه بالنظام الرئاسي، فيما الشعب لم يعد مصدر السلطات. واعتبر ذياب أن التعديلات ومخرجات القوانين تضرب مبدأ التعددية الحزبية، رغم الحديث الرسمي عن الرغبة في تطويرها. وأشار إلى أن الشروط التي فرضت في قانون الأحزاب تتناقض مع النص الدستوري الذي يسمح للأردنيين بتشكيل الأحزاب ما دامت غاياتها ووسائلها سلمية، وذلك عبر اشتراطات صعبة تتعلق بالعضوية.

وأضاف ذياب أن الحديث عن عدم الرغبة بوجود الأحزاب الأيديولوجية، ووضع عقبات في طريق تشكيلها، ورغبة السلطات بأحزاب برامجية، يعني أنهم يريدون إعادة تشكيل الخريطة الحزبية بما ينسجم مع رغبات الحكم. وبالتالي نحن لسنا أمام عملية إصلاح أو تشكيل حكومات برلمانية، بل صورة مشوهة لأحزاب وانتخابات، وحكم سلطوي مستتر خاضع للدولة العميقة. وأشار إلى أن هناك توجساً حقيقياً حول أهداف التعديلات الدستورية، وهل هي فعلاً حماية من التجاذبات الحزبية؟ ووصف بعض التصريحات الرسمية والنقاشات في البرلمان بأنها تشكيك في انتماء الحزبيين في الأردن لوطنهم، والتعامل مع الأحزاب كمؤسسات غير وطنية، وإعداء للوطن.

> ذياب: التعديلات الدستورية ردة على الإصلاح السياسي
>
> الأحزاب القومية واليسارية: التعديلات تعرقل مسيرة التحديث

الهامات للحكومة بنسف جهود تحديث المنظومة السياسية (خليك مزرعاوي/فرانس برس)

الأمين العام لحزب «جبهة العمل الإسلامي» الأردني، مراد العضايلة، رأى، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ما قدمته الحكومة في التعديلات الدستورية نسف كل ما قامت به اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. واعتبر أن الحديث عن الحكومة البرلمانية أصبح أمراً مضحكاً. وقال العضايلة إنه «لم يعد هناك دور للحكومات في ظل هذه التعديلات. فمجلس الأمن القومي فوق الحكومة، إذ سحب صلاحياتها الداخلية والخارجية». وتساءل: ماذا بقي للحكومة من ولاية عامة وكل هذه المهام ستناط بمجلس الأمن القومي، موضحاً أن أغلب المفاصل المهمة المتعلقة بالشؤون الخارجية والقضايا السياسية الداخلية بيد المجلس. وبحسب العضايلة فإن الكلام عن الحكومة الحزبية أصبح لا قيمة له، والحديث عن حكومة برلمانية بلا جدوى.

وأكد أن من قدم التعديلات الدستورية نفذ ما أراد. واعتبر أن الحديث عن تخصيص 65 في المائة من مقاعد مجلس النواب للأحزاب لن يتم، على أقرب تقدير، إذ نفذت الوعود، قبل 12 سنة، وحتى ذلك الحين يبقى الأمر غير موثوق به. واستهجن العضايلة تقديم المناقشات حول التعديلات الدستورية على قانوني الانتخاب والأحزاب. وأشار إلى أنه حتى في المستقبل لا أحد يستطيع التكهن إذا أرادت السلطات هندسة الانتخابات، كما تريد، مثلما جرى في انتخابات سابقة.

في السياق، انتقد ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية الأردنية، في بيان أمس الأحد، التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب. وقالت الأحزاب، عقب اجتماعها الدوري، إن هذه التعديلات «تشكّل في مضامينها تطاولاً على صلاحيات السلطات الثلاث كما هو منصوص عليها في الدستور، وتمسّ بمبدأ الفصل بينها، إضافة إلى أنها تعارض المبدأ الدستوري الأهم الذي ينصّ على أن الشعب هو مصدر السلطات». وأضافت أن إقرار (المواد ذات الصلة) من شأنه أن يعرقل مسيرة التحديث والإصلاح الديمقراطي المنشود، كما سينعكس بصورة سلبية على مجمل القوانين الناظمة للحياة السياسية، في هذا المجال. ويضم الائتلاف أحزاب: البعث العربي الاشتراكي، والبعث العربي التقدمي، والحركة القومية للديمقراطية المباشرة، والشعب الديمقراطي، والشيوعي، والوحدة.

مقابلة

أجراها من القاهرة
عبدالكريم سليم

أعلنت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أخيراً، قرار وقف نشاطها في مصر، في ظلّ تزايد القمع وغياب القانون، وهو ما يتحدث عنه مديرها جمال عيد لـ«العربي الجديد»

جمال عيد

القمع سبب إغلاق الشبكة العربية لحقوق الإنسان

الأجهزة الأمنية تسيطر على الوضع العام

عيد: ليس من ضمن خطط الشبكة العمل من الخارج (فيلكر)

■ ما أسباب إغلاق المؤسسة الآن، على الرغم من أنه لا جديد في ليل الحريات في مصر؟

الشبكة العربية توقفت نظراً لتزايد وتيرة القمع عموماً بشكل غير مسبوق، بما لم يوفر المؤسسات والمدافعين المستقلين عن حقوق الإنسان. ولقد لحق بنا بشكل خاص أذى مضاعفاً، تمثل في تهديد العاملين ومحاولة إجبار بعضهم على الاختيار بين خيارين لا ثالث لهما: إما العمل مخبرين ضد الشبكة أو القبض عليهم. كل ذلك يجري في ظل تصاعد الاستهانة بسيادة القانون وكأنه غير موجود، وتنامي انتهاكات حقوق الإنسان، مع تزايد الملاحقات البوليسية، سواء المغلفة بغطاء قانوني أو قضائي، أو ملاحقات مباشرة.

■ هل سعيتم للتسجيل تحت مظلة قانونية رسمية لتوفيق الأوضاع كما تريد السلطة؟

على الرغم من انعدام قناعتنا بعدالة قانون الجمعيات الجديد، فقد شرعنا في إجراءات التسجيل تحت مظلته، لنصطدم بعقبات يستحيل معها التسجيل، لجملة من الأسباب، من بين هذه الأسباب، استمرار اتهامنا في القضية رقم 173 منذ 11 عاماً، وهي القضية المساة بالتمويل الأجنبي لمنظمات العمل المدني. وبمنعنا ذلك من التسجيل أو التعامل مع الجهات الرسمية، فضلاً عن الإصرار على منعنا من العمل على ملفات هي من صلب العمل الحقوقي.

■ كيف جرى إبلاغكم بالمنع من العمل على هذه الملفات؟

وصلتنا رسالة غير رسمية بضرورة تغيير اسم الشبكة العربية، وحظر العمل على حرية التعبير وأوضاع السجون، على الرغم من أنهما ضمن النشاط الأساسي للشبكة العربية منذ نشأتها. فكيف بعد هذا التاريخ الحقوقي الطويل الذي نفخر به، يمكن أن نتحول إلى مؤسسة تعمل على المواضيع غير المهمة؟ نحن بذلك نكون قد تحولنا إلى مؤسسة متواطئة لتلميع القمع، كما تفعل مؤسسات محسوبة على العمل الحقوقي، لكنها في حقيقة الأمر، تشارك في الانتهاكات والتشهير بالمؤسسات الحقوقية المستقلة، على قلّتها.

■ كل هذه الانتهاكات ليست جديدة. وتكيفتم معها طوال عصري حسني مبارك وعبد الفتاح السيسي، فهل انسدت أمامكم اليوم كل السبل للاستمرار؟

مع بالغ الأسف، كان اتخاذ قرار التوقف قاسياً علينا في المقام الأول. وفي الواقع، وعلى الرغم من اليأس المطبق، بدلنا شتى المحاولات الحثيثة للاستمرار ضد كل الظروف المؤلمة التي تقاسمها ضمن جموع المصريين، وانعدام الاستقرار السياسي الذي وفلته الحكومة للتضييق على المؤسسات الحقوقية المستقلة، وفي النهاية لم يكن هناك مفر من الاستسلام.

■ هذا السعي الحكومي للتغييب القسري للمؤسسات الحقوقية أو دفعها للغياب، إلى أي حال يمكن أن يؤدي في الملف الحقوقي؟

بطبيعة الحال، سيكون الحال هو حال كل مجتمع يتم حرمانه من مؤسسات تدافع عنه، ما يغلق أبواب الرجاء والنجاة أمام الناس من أجل سلوك سبل الإصلاح السلمي. وللأسف سنشهد مزيداً من القمع مع تزايد التوقعات بغضب شعبي هائل.

■ هل يعني هذا القرار تجميد كل نشاط لكم في العمل الحقوقي؟

سنبقى محاميي حقوقيين، أفراداً مستقلين أصحاب ضمير، مدافعين عن الحقوق والحريات، وسنعمل مع من تبقى من مؤسسات حقوقية مستقلة، ومع كل حركة مطالبة باليديمقراطية، وكذا مع المدافعين المستقلين عن حقوق الإنسان، على الرغم من هذه الظروف. ولكل من لا يزال يعمل، كل التقدير والفخر، ونأمل أن ينجحوا في ما عجزت الشبكة العربية عنه من القدرة على الاستمرار والبقاء، للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير وبناء مصر الخالية من سجناء الرأي والقهر والإفلات من العقاب.

■ ما المتغير الذي يمكن أن يقع ويدفعكم لاتخاذ قرار استئناف النشاط؟

يسعدنا استئناف العمل، إذا أظهرت الدولة مؤشرات احترام لسيادة القانون، وكفت سلطة النيابة عن المشاركة بالقمع، وتوقفت عن التعامل مع المجتمع المدني على أنه أداة ينبغي أن تنشط في تلميع صورة النظام.

■ كيف يمكن برأيك أن يعتدل مسار منظومة العدالة؟

للأسف، تردي منظومة العدالة هو الأخطر والأسوأ على الإطلاق، لأن هذه المنظومة تحديداً بحاجة إلى سنوات لإصلاحها مما أعطبها. وأولى خطوات إصلاحها رحيل النائب العام (حمادة الصاوي) عن منصبه بعد أن يقدم اعتذاره عن إهدار حقوق المصريين وتوظيف القانون بشكل متعسف لدعم النظام، وأن تجري مراجعة للقوانين التي تتيح السيطرة على القضاء بشكل شبه كامل. وكلنا أمل وثقة في أن هذه الفترة القائمة القاتمة، المليئة بالانتهاكات وتغييب القانون، لا محالة إلى زوال.

■ ألم يكن بالإمكان العمل الحقوقي من الخارج كما فعلت مؤسسات حقوقية أخرى؟

مع احترامنا لكل صوت ومؤسسة في الخارج، فليس ضمن خططنا العمل من الخارج أبداً.

■ هل لا تزال للضغوط الأمنية أهمية في الملف الحقوقي في سبيل تحسينه؟

للأسف، الأجهزة الأمنية هي التي تسيطر الآن على الوضع العام ومن ضمنه الوضع الحقوقي، وبشكل هائل.

■ هناك تجارب لأشخاص يسعون لتخفيف الوطأة عن السياسيين وأصحاب الرأي، ونجحت جزئياً في مساعيها، مثل تجربة عضو مجلس حقوق الإنسان محمد أنور السادات. كيف تقيّم مثل هذه التجارب؟

أدعم جهوده، وأعلم حسن نواياه، لكنني أخشى عليه من الانسياق لتلميع صورة النظام المستبد بدلاً من تحسين حالة حقوق الإنسان فعلياً.

الحدث

طالبان تقمع تظاهرة نسائية

استخدم مقاتلون من حركة طالبان، أمس الأحد، رذاذ الفلفل لتفرقة نحو 20 امرأة خرجنَ للتظاهر ضد الحركة وطالبنَ باحترام حقوقهنَّ، وفق ما قالت ثلاث متظاهرات لوكالة «فرانس برس». أمام جامعة كابول، هتفت النساء مطالبات بـ«المساواة والعدالة»، وحملنَ لافتات كُتب عليها «حقوق المرأة، حقوق الإنسان»، و«ما نريده هو الحقوق والحرية». وقالت إحدى المتظاهرات، إثر انتهاء الاحتجاج الذي دعت له مجموعة من الناشطات: «كنا أمام جامعة كابول حين وصلت ثلاث سيارات لحركة طالبان، وقام المقاتلون في إحدى السيارات برش رذاذ الفلفل نحونا». وأضافت: «بقيت مكاني فحاول أحد عناصر طالبان ضربي ثم رشني برذاذ الفلفل مباشرة في وجهي، صرخت في وجهه (عار عليك) فقام بتوجيه سلاحه نحوي». وقالت متظاهرة ثانية: «حين وصلنا إلى جامعة كابول، وصل مقاتلو طالبان بسياراتهم وبدأوا إطلاقَ أبواق سياراتهم والصراخ في وجهنا. ثم بدأوا برش رذاذ الفلفل في وجهنا وأعيننا».

وأفادت متظاهرتان بأنه جرى نقل إحدى المشاركات لتلقي العلاج من رذاذ الفلفل الذي أصاب وجهها وعينيها. وعممت المتظاهرات إلى رش برقع أبيض باللون الأحمر، تعبيراً عن رفضهنَّ لدعوة حركة طالبان للنساء لارتداء الحجاب. وأخذ أحد مقاتلي الحركة هاتفاً ذكياً من يدي شاب كان يصور المتظاهرات. ومنذ وصولها إلى السلطة، منعت الحركة الموظفات في مؤسسات الدولة من العودة إلى أعمالهنّ، كما طلبت من المحطات التلفزيونية عدم بث مسلسلات تظهر ممثلات نساء، وفرضت على الإعلاميات ارتداء الحجاب على الشاشة. ومنعت الحركة النساء من الخروج في رحلات طويلة من دون محرم، كما لا تزال المدارس الثانوية مغلقة أمام الفتيات في محافظات عدة.

في سياق منفصل، أعلنت الحركة فصل نحو ثلاثة آلاف من أعضائها متهمين بممارسات مسيئة في عموم أفغانستان، بحسب إعلام محلي. وجاء ذلك في تصريحات لرئيس لجنة التطهير في «إمارة أفغانستان الإسلامية»، لطيف الله حكيمي، أمس الأحد، حسبما نقلت عنه وكالة أنباء «خاما برس» الأفغانية. وقال حكيمي إنهم حتى الآن فصلوا 2840 شخصاً من المنتسبين لطالبان متهمين بممارسات مسيئة في عموم أفغانستان. وكان حكيمي قد اعتبر في تصريحات، أول من أمس السبت، أن الأشخاص المفصولين يشوهون سمعة «الإمارة الإسلامية»، وقد تم فصلهم في عملية التطهير من أجل بناء جيش وشرطة نظيفين في المستقبل. وأضاف أن الأعضاء الذين تم فصلهم ينحدرون من 14 ولاية أفغانية، لافتا إلى أن عملية التطهير ستستمر في الولايات الأخرى.

وبحسب الوكالة، فإن لجنة التطهير التي تم تدشينها، بعد أن سيطرت حركة طالبان على السلطة في أغسطس/ آب الماضي، مسؤولة عن التدقيق في أهلية المنتسبين للحركة. وتعتمد اللجنة في الغالب على شكاوى المواطنين والمقاطع المصورة المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي وتقارير عامة الناس حول مخالفات أعضاء طالبان، وانتهاكهم القانون، وممارساتهم التعسفية، ميدانياً، أعلنت السلطات الأمنية في كابول، أمس، مقتل طفل وإصابة أربعة عناصر من طالبان في تفجير عبوة ناسفة استهدفت مركبة عسكرية للحركة في العاصمة. وقال الجنرال موبين، المتحدث باسم إدارة الأمن، في تصريح نقلته قناة «طلوع نيوز» المحلية إن «عبوة ناسفة مزروعة على جانب طريق استهدفت مركبة عسكرية الأحد، في كابول». وأضاف أن «طفلاً قتل فيما أصيب أربعة عناصر أمن بجروح»، من دون ذكر مدى خطورتها. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن اللغم المزروع في العاصمة الأفغانية.

(الأناضول، فرانس برس)

متابعة

تظاهرة احتجاجية للكادر الطبي ضد اقتحام المستشفيات (فرانس برس)

السودان: مشاورات لتأمين الحوار

أكد مفوض الشؤون السياسية والسلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، أديوي بانكولي، أمس الأحد، ضرورة استمرار الحوار بين مختلف الأطراف للتوصل إلى أرضية مشتركة لحل الأزمة السودانية. وجاء ذلك لدى لقائه عضو مجلس السيادة السوداني، مالك عقار، بحضور عضو المجلس، الطاهر حجر، في الخرطوم، وفق بيان مجلس السيادة الانتقالي. وأوضح بانكولي في تصريحات إعلامية أن «اللقاء يأتي في إطار مساعي الاتحاد للجلوس والاستماع لأصحاب المصلحة بشأن الوضع الراهن في السودان». وأضاف أنه من «الأهمية بمكان الاستمرار في الحوار بين مختلف الأطراف للتوصل إلى أرضية مشتركة تجعل من حل الأزمة أمراً ممكناً». وكان رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان، قد تسلّم السبت رسالة خطية من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي، تتعلق برؤية الاتحاد حول التطورات السياسية في السودان وسبل الخروج من الأزمة التي تشهدها البلاد. ووصل وفد من الاتحاد الأفريقي إلى العاصمة الخرطوم، في زيارة غير محددة المدة، لدعم التوافق بين الأطراف السياسية وتحقيق الانتقال السلمي في البلاد في إطار الوساطة لحل الأزمة في البلاد. ويوم الثلاثاء الماضي، طرحت الهيئة الحكومية للتنمية بشرق أفريقيا «إيغاد» مبادرة «التسهيل الحوار بين كافة الأطراف لإيجاد حل جذري للأزمة السودانية»، وذلك غداة إعلان بعثة «يونيتامس» بدء مشاورات «أولية» منفردة مع الأطراف كافة لحل الأزمة.

من جهتها، اقترحت قوى «الحرية والتغيير» - مجموعة المجلس المركزي، أمس، إنشاء آلية دولية رفيعة المستوى، لإنجاح المبادرة الأممية لحل الأزمة في البلاد. وقال القيادي فيها، وجدي صالح، في مؤتمر صحافي: «التقينا بالبعثة الأممية (يونيتامس) وسلّمناها رؤية قوى الحرية والتغيير حول مشاوراتها والدعوة التي أطلقتها البعثة بخصوص العملية السياسية في البلاد». وأشار إلى أن الحرية والتغيير قررت أن «تتعاطى إيجابياً مع دعوة الممثل المقيم للأمين العام للأمم المتحدة بالسودان (فولكر بيرتس)، للتشاور مع التحالف وقطاعات أخرى من قوى الشعب السوداني بغية الوصول لاستعادة المسار الديمقراطي». وأضاف أن «قوى الحرية والتغيير تقترح على البعثة الأممية توسيع المبادرة بإنشاء آلية دولية رفيعة المستوى تمثل فيها الأطراف الإقليمية والدولية بشخصيات نافذة تضم كلاً من الترويكا (الولايات المتحدة، وبريطانيا، والنرويج) والاتحاد الأوروبي وتمثيل دول أفريقية وعربية، على أن تتولى الأمم المتحدة عبر ممثل الأمين العام تقرير الآلية».

ورأى صالح «ضرورة تحديد سقف زمني محدود لمجمل العملية السياسية وفقاً لإجراءات واضحة لا تسمح بتطويلها وإفراغها من محتواها». وأوضح أن «أهداف العملية السياسية يجب أن تنهي الوضع الانقلابي في السودان، وإقامة ترتيبات دستورية جديدة تستعيد مسار التحول المدني الديمقراطي وتؤسس لسلطة مدنية كاملة تقود المرحلة الانتقالية، وترتب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في نهاية المرحلة الانتقالية».

ميدانياً، شارك مئات الكوادر الطبية السودانية، أمس، في تظاهرة بالخرطوم، احتجاجاً على «الانتهاكات» بحق المتظاهرين واقتحام المستشفيات واعتقال الجرحى منها. وتجمّع المتظاهرون أمام مستشفى الخرطوم، وكلية الصيدلة، بشارع القصر وسط العاصمة، قبل التوجه إلى مقر النيابة العامة لتنفيذ وقفة احتجاجية؛ تأكيداً على «سلمية الثورة، وانتزاع مؤسسات الدولة لصالح الشعب». ورددوا شعارات مناهضة لإجراءات البرهان. كذلك حمل المتظاهرون صوراً لضحايا لقوا حتفهم بالاحتجاجات خلال الفترة الماضية، ورفعوا لافتات مكتوبة عليها شعارات تندد باقتحام المستشفيات، وقذفها بعبوات الغاز المسيل للدموع، واعتقال المصابين منها.

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

الصومال: نجاة المتحدث باسم الحكومة

نجا المتحدث باسم الحكومة الصومالية محمد إبراهيم معلم، أمس الأحد، من محاولة اغتيال بعد أن فجر انتحاري يرتدي حزاماً ناسفاً سيارة يستقلها في شارع مكة المكرمة، وسط العاصمة مقديشو. وقال شاهد عيان لوسائل إعلام محلية في موقع الهجوم، إنه رأى سيارة يتدلى من نافذتها شخص قبل أن تنفجر ويُقتل من كان فيها. وتبنّت «حركة الشباب» الهجوم.

(العربي الجديد)

ترامب: الديمقراطيون يجعلون اميركا شيوعية

كرر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة)، خلال تجمع لأنصاره في ولاية أريزونا مساء السبت، المزاعم بفوزه في الانتخابات الرئاسية عام 2020، وقال: «لقد حققنا فوزاً كبيراً. لا يمكننا السماح لهم بالإفلات بهذه السهولة». وانتقد «سياسيي واشنطن» الذين يريدون «التحكم» بحياة الأميركيين. وقال «سئمنا سيطرة سياسيي واشنطن على حياتنا. سئمنا الواجبات» المفروضة، مضيفاً أن «الديمقراطيين المتطرفين يريدون جعل الولايات المتحدة بلداً شيوعياً».

(فرانس برس)

كوسوفو تمنع الاستفتاء الصربي

منعت سلطات كوفوسو، أمس الأحد، إقامة استفتاء حول القضاء تنظمه صربيا، وأرادت أن تشرف فيه الصرب المقيمين في الإقليم الذي كان تابعاً لها، وهو قرار يمكن أن يؤجج التوتر بين الطرفين. ودعي الصرب للتصويت على تغييرات دستورية هدفها إرساء المزيد من الاستقلالية في القضاء، وهو إصلاح مطلوب في إطار محادثات انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي. وأكد قرار صادر عن برلمان كوسوفو أن إقامة استفتاء من قبل دولة أخرى هو «انتهاك لدستور كوسوفو وسيادتها»، في حين قاطع نواب المجموعة الصربية التصويت على هذا القرار.

(فرانس برس)

مالي: وفاة الرئيس السابق كيتا

تُوفي رئيس مالي السابق إبراهيم بوبكر كيتا (الصورة)، أمس الأحد، الذي حكم الدولة الواقعة في غرب أفريقيا بين عامي 2013 و2020 عن عمر ناهز 76 عاماً في باماكو، حسب ما أفادت عائلته. وكان كيتا قد أمضى عامين من ولايته الثانية التي تستمر خمس سنوات عندما واجهَ عام 2020 احتجاجات واسعة في الشوارع ضد حكومته، وأطاحه الجيش الذي يخضع الآن لعقوبات إقليمية بعد نكثه بتعهد إعادة البلاد إلى الحكم المدني. ولم يتم الكشف عن سبب الوفاة.

(فرانس برس)

نيجيريا: مسلّحون يقتلون 50 شخصا

كشف سكان، أمس الأحد، أن عشرات المسلحين على دراجات نارية نهبوا قرية في نيجيريا، وقتلوا أكثر من 50 من سكانها، في أحدث أعمال عنف بشمال غربي البلاد. وقال عبدالله كرمان أوناشي، وهو زعيم محلي، إن عشرات المسلحين دخلوا قرية دنكادي في ولاية كبي ليل الجمعة، وتبادلوا إطلاق النار مع جنود ورجال الشرطة.

(رويترز)

روسيا: التفاهم ممكن مع الغرب

ألمانيا تبدأ وساطتها اليوم

تحاول ألمانيا تضييق الخلافات بين روسيا والغرب، في وساطة تقودها وزيرة خارجيتها أنالينا باربوك، وسط إيحاء روسي بإمكانية التفاهم مع الغرب

تحدث مسؤولون روس عن نيتهم التفاهم مع الولايات المتحدة، رغم تأكيدهم وجود خلافات جوهرية بين الطرفين، على وقع وساطة ألمانية مرتقبة، تبدأ اليوم الإثنين. وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، في مقابلة مع قناة «سي أن أن» الأميركية، مساء أول من أمس السبت، إن هناك «بعض التفاهم» في علاقات روسيا مع الولايات المتحدة وحلف الأطلسي. وأضاف ممثل الكرملين، معلقاً على المفاوضات التي جرت الأسبوع الماضي: «لكن على الرغم من ذلك، يسير الجانبان بشكل عام على مسارين مختلفين تماماً، وهذا ليس بالأمر الجيد، وهو يثير القلق فعلاً». وشدّد على أن بلاده لا تزال تنتظر رداً مباشراً من الولايات المتحدة على الضمانات الأمنية التي كانت قد طلبتها، والتي تتعلق أساساً بعدم توسع حلف الأطلسي شرقاً عبر ضم أوكرانيا ودول أخرى بالمنطقة.

وشهد الأسبوع الماضي ثلاث جولات تفاوض، بدأت يوم الإثنين بين الروس والأميركيين في جنيف، ثم عُقد لقاء ضمن مجلس «روسيا ـ الأطلسي» في بروكسل يوم الأربعاء، واختُتم بلقاء ثالث في فيينا، يوم الخميس الماضي، جمع الروس مع منظمة «الأمن والتعاون في أوروبا». وتم التركيز بشكل أساسي خلال هذه المناقشات، على المقترحات الأمنية التي قدمها الجانب الروسي إلى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي نهاية العام الماضي، على خلفية تصاعد الأزمة في أوكرانيا.

ومن المقرر أن تبدأ ألمانيا حراكاً دبلوماسياً اليوم الإثنين، بزيارة مرتقبة لوزيرة الخارجية الألمانية أنالينا باربوك إلى كييف وموسكو. وحول احتمال نجاح برلين في وضع حدّ للتدهور، قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية المنتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي ميشائيل روث، في حديث مع شبكة التحرير الألمانية، مساء أول من أمس السبت، إنه من المهم أن نتبنى لهجة تصالحية، وعلى المرء أن يبقى هادئاً عند الاستفزاز. ورأى أنه من غير المفيد الانجرار إلى دوامة من الحدية في الجوهر أو التعبير. مع ذلك، اعتبر أنه لا ينبغي رفع توقعات الزيارة بشكل كبير، مشيراً إلى أنه أول لقاء شخصي مهم وقد يضع أساساً لمزيد من المناقشات والتعاون. واعتبر روث أن السياسة الخارجية الألمانية تتميز بالرغبة المستمرة في الحوار والدفاع، لأن برلين تشعر بأنها ملتزمة بسياسة أمنية أوروبية مشتركة، وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الشريكة، تحديداً في وسط وشرق أوروبا.

وأشار إلى أنه وفقاً لدور برلين التقليدي، يجب أن نعمل لبناء جسر بين الشرق والغرب، مؤكداً أنه من الجيد تحديد أجندة للتعاون مع روسيا.

بدورها، أكدت أوكرانيا، أمس الأحد، أن لديها «أدلة» على ضلوع موسكو في الهجوم الإلكتروني الواسع النطاق الذي استهدف مواقع إلكترونية حكومية أوكرانية عدة، الأسبوع الماضي، في سياق من التوترات الشديدة بين كييف وموسكو. وأفادت وزارة التحوّل الرقمي في بيان بأن «كل الأدلة تشير إلى أن روسيا تقف خلف الهجوم الإلكتروني». وأكدت الوزارة أن عملية التخريب هذه تشكل دليلاً على «الحرب الهجينة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا منذ عام 2014». واعتبرت أن الهدف «لا يقتصر على ترهيب» المجتمع بل يتعدّاه إلى «زعزعة الاستقرار في أوكرانيا» من خلال «تقويض ثقة الأوكرانيين بسلطاتهم».

أوكرانيا: أدلّة على تورّط روسيا بهجمات إلكترونية ضدنا

وكان الهجوم الإلكتروني قد حصل ليل الخميس ـ الجمعة، واستهدف مواقع وزارات أوكرانية عدة بقيت لساعات خارج الخدمة. وجاء ذلك في سياق من التوترات المتصاعدة بين روسيا وأوكرانيا، إذ تتّهم كييف وحلفاؤها الغربيون موسكو بحشد قوات عند حدودها بهدف اجتياح أراضيها.

وكشف أندري يرماك مدير مكتب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينكسي، أن الأخير اقترح على الرئيس الأميركي جو بايدن، عقد اجتماع ثلاثي مع نظيرهما الروسي فلاديمير بوتين. وذكر يرماك، مساء الجمعة، أن زيلينسكي لا يتسبعد إمكانية عقد هذه المحادثات بشكل مرئي، وذلك خلال حديث مع الدبلوماسي الأميركي، مدير مركز «أتلانتيك كاونسل» جون هيربست. وأضاف: «ننتظر ردة فعل الجانب الروسي، اما شركاؤنا الأميركيون فأبدوا اهتماماً باقتراحنا». وأمس الأحد، جددت الولايات المتحدة التزامها بمواصلة تقديم المساعدات الدفاعية للجيش الأوكراني، في إطار دعمها «الثابت لسيادة ووحدة أراضي اوكرانيا». وأصدرت وزارة الدفاع «بنتاغون» بياناً حول هذا الشأن، بعد اتصال هاتفي بين وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن ونظيره الأوكراني أوليكسي ريزنيكوف، لمناقشة الحشد العسكري الروسي المستمر على الحدود الأوكرانية.

(العربي الجديد، فرانس برس)

مناورات لعناصر من وحدة الدفاع الإقليمي الأوكراني في كييف (برندان هوفمان/Getty)

متابعة

جونسون مهدَّد من معسكره

تتفاعل قضية مشاركة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في حفلات أسبوعية، خلال تفشي وباء كورونا، مهددة مستقبله السياسي في 10 داونينغ ستريت. وفي السياق، اعتبر رئيس حزب المحافظين البريطاني، أوليفر داودن، أمس الأحد، أنه من الضروري أن يعالج رئيس الوزراء ثقافة حكومته، التي نتجت عنها إقامة حفلات عدة للعاملين في مقر إقامته خلال فترات الإغلاق العام لمكافحة فيروس كورونا. وقال داودن لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي): «نحتاج إلى أن نصل إلى الحقائق، وعندها على رئيس الوزراء الرد بفعالية ومعالجة ثقافة داونينغ ستريت». من جهته، واصل زعيم حزب العمال المعارض، كير ستارمر، هجومه على جونسون، على وقع تقدّم المعارضين في الاستفتاءات الأخيرة، بنسب كبيرة. واعتبر ستارمر أن رئيس الوزراء خالف القانون وكذب بشأن الحفلات التي أقيمت في داونينغ ستريت خلال الإغلاق العام لمكافحة فيروس كورونا. وقال لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي): «أعتقد أنه اقترب كثيراً من الاعتراف بأنه خالف القانون»، بعد تقديم جونسون اعتذاره في هذا الصدد. وأضاف ستارمر: «أعتقد أنه كذب بعد ذلك بشأن ما حدث».

وكان جونسون قد حضر حفلات أسبوعية نظمها موظفوه خلال الإغلاق العام، وفق ما ذكر تقرير صحافي نُشر أول من أمس السبت، واعتذر عن حفلة واحدة على الأقل نظمها موظفوه وحضرها في مايو/أيار 2020، فيما كان البريطانيون يخضعون لتدابير إغلاق. ونُظم حفلان آخران في إبريل/نيسان 2021 عشية جنازة الأمير فيليب زوج الملكة إليزابيث الثانية. لكن الحفلات المذكورة لم تكن معزولة، فوفق تقرير لصحيفة «ديلي ميرور»، ظهرت صورة يتم فيها تسليم براد نبيذ عند الباب الخلفي لمقر الحكومة في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وكشفت الصحيفة أن الموظفين كانوا يملأون البراد بكميات كبيرة من زجاجات الكحول التي كانت تُنقل في حقائب، وأن جونسون كان يأتي أحياناً إلى «جمعة النبيذ». ونقلت الصحيفة عن موظف قوله: «الفكرة القائلة إنه لم يكن مدركاً لوجود كحول مجرد كلام فارغ». وأضاف «إذا قال لك رئيس الحكومة (تخلص من الضغط) فهذا يعني أن لا مشكلة». ورداً على ذلك، قال متحدث باسم داونينغ ستريت، إن الحكومة تنتظر نتائج التحقيق الداخلي بقيادة المسؤولة في الخدمة المدنية سو غراي، لمعرفة ما إذا كان جونسون وموظفوه انتهكوا القانون مع علمهم بتدابير الإغلاق المرتبطة بالحد من كورونا. وأثارت أفعال جونسون دعوات جديدة في صفوف حزب المحافظين تطالبه بالاستقالة. ويقول نواب محافظون، يمضي كثر منهم عطلة الأسبوع في دوائرهم الانتخابية، إن سيلاً من الرسائل تصلهم من ناخبين غاضبين إثر الأنباء عن خرق القواعد الصحية في مقر الحكومة في داونينغ ستريت. وقال الوزير السابق، النائب المنتمي لحزب المحافظين توبياس إيلوود، إن على جونسون «القيادة أو التنحي». لكن خمسة نواب محافظين على الأقل صرحوا بأنهم وجّهوا بالفعل رسائل تطلب طرح الثقة في رئيس الحكومة. ويحتاج طرح الثقة إلى ما مجموعه 54 رسالة على الأقل من نواب حزب المحافظين. وذكرت «ديلي تلغراف» إن 20 رسالة وُجهت حتى الآن. واعتبر النائب المحافظ أندرو بريدجن أن جونسون «فقد السلطة الأخلاقية للقيادة». والتف معظم وزراء الحكومة حول جونسون، لكن تأييد البعض وبينهم وزير المال ريكي سوناك، بدا فاتراً جداً. كما شق الوزير المكلف مسائل التقاعد غاي أوبرمان الصفوف ليقول إن جونسون «بحاجة لأن يغير طرقه»، لافتاً إلى الكلفة التي كبدتها إجراءات الإغلاق لعائلته. وقال لـ«بي بي سي» إن ذلك «يولّد لدي شعوراً بالغضب لأنه في مايو 2020 شعرت زوجتي والطفلان بتوعك ودخلوا المستشفى. ولم أتمكن من زيارتهم لدعمهم». وتوفي توأماهما الرضيعان في يونيو/حزيران 2020. في المقابل، يمضي جونسون عطلة الأسبوع في الحجر الصحي بعدما أظهر فحص أجراه أحد أفراد العائلة إصابته بالفيروس.

(رويترز، فرانس برس)

إنقاذ الكلب الكبير

منذ بدء تكشّف فضيحة الحفلات، روى العديد من البريطانيين تجاربهم المروعة عن عدم تمكنهم من وداع أحباء على فراش الموت خلال تدابير الإغلاق. وسترخي الفضائح المتكررة بظلالها على خطة لداونينغ ستريت سمّيت، بحسب تقارير، «عملية إنقاذ الكلب الكبير» لإنقاذ قيادة بوريس جونسون. وذكرت صحيفة «إندبندنت» أن الخطة ستشهد إزاحة كبار المساعدين في الحكومة، فيما يحرص حلفاء جونسون على الترويج لإنجازاته خلال عهده.

محتجون في لندن ينددون بـ«كذب» جونسون (فوك فالسيتش/Getty)

رصد

جنديان سويديان في شوارع جزيرة غوتلاند (كارل ميلاندر/فرانس برس)

السويد تزداد شعوراً بتهديد روسي

ناصر السهلي

كشفت السويد، أول من أمس السبت، أن مفاعلاتها النووية تعرضت لاختراق أجوائها من قبل «طائرات من دون طيار مجهولة الهوية»، وبشكل يبدو «منسقاً». وأشارت التقارير الأمنية إلى أن «طائرات من دون طيار حجمها كبير، قادرة على مقاومة الرياح العاصفة ليل الجمعة الماضية، حامت في وقت واحد فوق ثلاث محطات نووية سويدية»، خصوصاً في جنوب غربي البلد، ما أدى إلى حالة استنفار أمني وعسكري. وعلى الرغم من أن محطتي رينغهالس وبيرسباك النوويتين مغلقتان، إلا أن الحراس أفادوا برؤيتهم «أجساماً تطير فوق وقرب المحطتين». وفي أجواء محطة أوسكارسهامن للطاقة النووية، أمكن رصد «طائرة من دون طيار كبيرة الحجم وقادرة على المناورة بوجه الرياح الشديدة». ولم تفلح محاولات حوامة للشرطة السيطرة على الطائرات التي استطاعت الإفلات ومغادرة الأجواء السويدية. المتحدث باسم شرطة البلاد، بيتر إيلومكفيست، اعتبر خرق أجواء المفاعلات بمثابة «أعمال خطرة»، مشدّداً على أن التحقيق فيما جرى يتم من خلال «التنسيق الوطني»، وسط استنفار عسكري وأمني في البلد. وتشهد الأجواء السياسية والأمنية حالة توتر دفعت بالسلطات إلى نشر علني للجيش، إذ أمكن للمواطنين في ميناء جزيرة غوتلاند مشاهدة الدبابات والمدرعات. واعتبرت وزارة الدفاع السويدية إقدامها على تلك الخطوات بمثابة «رسالة واضحة عن أننا نمارس سيادتنا بالكامل». ويأتي ذلك في سياق غربي ـ روسي، وبعد إشارات من موسكو تتعلق بمعارضة كبيرة لانضمام استوكهولم إلى حلف شمال الأطلسي. ومن الملاحظ أن تعزيز الدفاعات السويدية لوجودها العسكري في غوتلاند وأرخبيل استوكهولم جاء، بحسب تقارير سويدية محلية، في أعقاب ما يطلقون عليه «تزايد الاستفزازات الروسية في الأجواء وقبالة غوتلاند». وتحولت تلك «الاستفزازات» في الأسابيع الأخيرة إلى مادة شبه يومية في الصحافة السويدية، وخصوصا مع تكثف رصد حركة الغواصات والسفن والطائرات الروسية قربها. وغوتلاند تكتسب أهمية في البلطيق مثلما هي جزيرة بورنهولم الدنماركية، لما تشكلانه من إطلالة على جيب كالينينغراد الروسي، بين بولندا ودول بحر البلطيق.

وكانت وثائق سرية كشفت عنها الدنمارك أكدت وجود خطط سوفييتية سابقة وضعت الجزيرة والدنمارك في مرمى اجتياح عسكري حال وقعت حرب مع الغرب، بل أشارت الوثائق إلى أن حلف «وارسو» سابقاً كان يتدرب على محاكاة هجوم تستخدم فيه قنابل نووية تكتيكية، تستهدف قطع أوصال الشمال عن الحلف الغربي. وعليه يبدو أن توتر الأجواء يستند إلى تاريخ طويل من المعرفة بتكتيكات عسكرية روسية، سابقة للتوتر الذي فجره تضارب الغرب وموسكو حول أوكرانيا، وغيرها.

وأشارت وزارة الدفاع أخيراً إلى أنها بصدد القيام بمزيد من الانتشار العسكري في سياق «تعديل الاستعداد للطوارئ». وشدّد وزير الدفاع، بيتر هولتكفيست؛ في سابقة تصدر عن يسار الوسط السويدي على أن بلاده، التي انتهجت لعقود سياسة حيادية بين المعسكرين الغربي والشرقي سابقاً، ستجري تعديلات جديدة بسبب الوضع الحالي المتعلق بالسياسة الأمنية. ولم يستبعد «وجود خطر تعرض السويد لهجوم عسكري، فنحن في وضع متوتر وهذا الأمر غير جيد».